Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- March 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – اذار ٢٠٢٣

Identity Crisis in Iraq and October Demonstrations in 2019: An Opportunity to Build an Iraqi Identity

[1] Dr : Mohammed Shattab Edan
[١] Tikrit University /College of Political Science

Abstract:
The identity crisis is one of the crises inherent in many developing and even developed countries of the world, as it is linked to psychological and social representations that expand to take a decisive political direction that may be a reason in determining the future and existence of it , and when it comes to Iraq, this crisis is considered inherent to the existence of the state since its inception in 1921, and supports the events History played the decisive role of this crisis in exposing the reality and future of the Iraqi state to risks and paying the exorbitant bills for not being properly dealt with by the successive regimes in Iraq, which focused on concealing it and practicing the security solution with a political, national or sectarian touch with negative , until demonstrations came in 2019 and the slogans and demands put forward by the youth that take into account the material aspects of the socio-economic dimension, which could serve as a basis for re-discussing this crisis by elitist and academically in a way that develops practical and effective solutions to end it, which requires joint efforts between state institutions and the people in order to deal With it, according to methods that put the individual interest of the citizen in the priorities of building the national identity and rewrite the social contract between the citizen and the state in the form of Which guarantees a better future for Iraq, the government, the elite and the people.

1: Email:
mohammadshatub@tu.edu.iq
2: Email

DOI

Submitted: 14/2/2023
Accepted: 02/03/2023
Published: 28/03/2023

Keywords:
identity crisis
Iraq's crises, 2019
demonstrations
October protests
crises of the Iraqi political system.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أزمة الهوية في العراق ومظاهرات تشرين في عام ٢٠١٩: فرصة لبناء الهوية العراقية

[١] أ.م.د محمد شطب عيدان
[١] كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت

الملخص:

تعد أزمة الهوية من الأزمات الملازمة للعديد من دول العالم النامية وحتى المتقدمة، فهي ترتبط بتمثيلات نفسية واجتماعية تتوسع لتأخذ منحاً سياسياً حاسماً قد يكون سبباً في تحديد مستقبل الدولة ووجودها، وعندما يتعلق الأمر بالعراق فتعد هذه الأزمة ملازمة لوجود الدولة منذ نشأتها عام ١٩٢١، وتؤيد أحداث التاريخ دور هذه الأزمة الحاسم في تعريض واقع ومستقبل الدولة العراقية للمخاطر ودفع الفواتير الباهضة ثمناً لعدم معالجتها بشكل صحيح من قبل أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق، والتي ركّزت على كتمها وممارسة الحل الأمني مع لمسة سياسية أو قومية أو طائفية ذات نتاجات سلبية، حتى أتت مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ وما طرحه الشباب فيها من شعارات ومطالب تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب المادية ذات البعد الاقتصادي- الاجتماعي ، والتي يمكن أن تكون أساساً لإعادة مناقشة هذه الأزمة نخبوياً وأكاديمياً بالشكل الذي يضع حلول عملية وناجعة لإنهائها، الأمر الذي يحتاج جهوداً مشتركة بين مؤسسات الدولة والشعب من أجل التعامل معها وفق أساليب تضع المصلحة الفردية للمواطن في أولويات بناء الهوية الوطنية وتعيد كتابة العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة بالشكل الذي يضمن مستقبلاً أفضل للعراق حكومة ونخباً وشعباً .

الكلمات المفتاحية:

أزمة الهوية ، أزمات العراق ، مظاهرات ٢٠١٩، احتجاجات تشرين، أزمات النظام السياسي العراقي .

المقدمة

مثّلت أزمة الهوية ولاتزال التحدي الأبرز لبقاء واستمرار الدولة في العالم المعاصر، ويبدو أن الحال في العراق ليس شاذاً عن ذلك، إذ لا تعد أزمة الهوية فيه حديثة نشأة، إنما الوليد التوأم الذي رافق تشكّل وتأسيس الدولة عام ١٩٢١، وحتى قبل هذا التاريخ داخل المجتمع الذي قامت على أسسه، لكن أوار هذه الأزمة وصل إلى درجة خطورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق في الوقت الراهن، مع ما يحدث من مظاهر وشواهد تنذر بتهديد لوجود الدولة العراقية، وظهور كيانات مستقلة أو شبه مستقلة وانطلاق مظاهرات كبيرة لم يكن عامي ٢٠١٢و٢٠١٣ أولها ولا ٢٠١٩-٢٠٢١ آخرها، دعت الاحتجاجات إلى إصلاحات سياسية عديدة كان من بين صريحها

أو مدغمها رسم ملامح هوية جديدة للعراق، كحل رئيس للعديد من الأزمات الأخرى التي لازمت الدولة العراقية منذ ما لا يقل عن مائة سنة، الأمر الذي يحتاج إلى تسليط الضوء على ذلك بحثياً، ومحاولة التعرّف على الأسباب والطبيعة التي أدت ولازمت نشوء هذه الأزمة، والوصول إلى الفرص والتحديات التي ألقتها المظاهرات عليها، ومن ثم توقّع الملامح والاتجاهات المستقبلية لمجمل ما سبق .

أولاً: أهمية البحث

يمثّل البحث جهداً أكاديميا يتناول موضوع الهوية سياسياً من زاوية اقتصادية، وهو أمر لا يعد مألوفاً كثيراً في موضوع أزمة الهوية، التي غالباً ما يتم تناولها من زوايا سياسية بحتة أو تاريخية أو اجتماعية أو نفسية أو فلسفية أو غيرها، بينما يسلط هذا البحث الضوء على أزمة الهوية في العراق كدولة نامية، ودعماً للجهود البحثية في ميدان التنمية السياسية ولاسيما للبلدان السائرة في طريق التنمية الشاملة والخارجة من أتون الصراعات، وكذلك يحمل البحث أهمية عملية يمكن أن يسترشد بها صانع القرار لمواجهة التحديات المصيرية المحدقة بالعراق والتي تستهدف وحدته ووجوده .

ثانياً: فرضية البحث

إن لأزمة الهوية في العراق مسببات مادية اقتصادية لصيقة بها، متجذرة وغير مسلّط الضوء عليها بشكل كاف، تضاف إلى الأسس العرقية والدينية وغيرها من المسببات، وعبّرت مظاهرات الشباب التي خرجت عام ٢٠١٩ عن وجودها بشكل واضح، وإن استمرار هذه المسببات قد تتفاقم لتتحول إلى مهددات لوحدة ووجود الدولة إذا لم يتم معالجتها بصورة راشدة وفعّالة .

ثالثاً: إشكالية البحث

لطالما عانى العراق مع طيف واسع من دول العالم الأخرى من أزمة الهوية، مع خصوصية كل دولة وبضمنها العراق في مسببات هذه الأزمة، ومنذ تأسيس الدولة العراقية لم يزل العراق معانياً من واقع وتبعات هذه الأزمة كما يعاني من أخطاء معالجتها، حتى جاءت مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ والتي سلّط فيها الشباب على موضوعات تمثّل القطع

الناقصة في استكمال صورة الهوية الوطنية العراقية الا والمتمثلة بالجانب المادي ببعده الاقتصادي- الاجتماعي، والذي قد يكون مفتاح الحل لهذه الأزمة إذا ما تم أخذه بنظر الاعتبار حكومياً، ويمكن أن يكون عاملاً حاسماً في إنهائها وربما إنهاء وجود العراق كدولة موحدة إذا ما تم تجاهله.

رابعاً: منهجية البحث

تم استخدام المنهج التاريخي لاستعراض التسلسل الزمني الذي مرّت به أزمة الهوية في العراق، واستخدام المنهج الوصفي لتحليل الأحداث التي رافقت مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ ، ومقترب تحليل الأزمة للوقوف على طبيعة أزمة الهوية والوقوف على متطلبات مواجهتها، مع الاستعانة بمنهجية صياغة استشرافات مستقبلية للبحث .

خامساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب، تناول أولها أزمة الهوية العراقية في ضوء مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩، فيما استعرض الثاني مواجهة أزمة الهوية في العراق كاستجابة لمظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ ، واستعرض المطلب الثالث مشاهد مستقبلية لأزمة الهوية في العراق، لتلي ذلك خاتمة ذات استنتاجات وتوصيات.

I. المطلب الأول

أزمة الهوية العراقية في ضوء مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩

أولاً مفهوم أزمة الهوية

لا تعد أزمة الهوية حكراً على حقل العلوم السياسية أو الاجتماعية، بل تمثّل تحدياً جديّاً يمس وجود الإنسان، وترتبط أساساً بجوانب نفسية وثقافية تتعلّق بالتساؤل حول ماهية الذات في إطار جماعي، أي أنها ترتبط بالتساؤل حول الهوية المشتركة النابعة من شعور مجموعة من البشر حول أصل ما يمثلوه في الوجود[١].

(١) اليكس ميكشيللي، *الهوية*، ترجمة علي وطفة،(دمشق: دار الوسيم، ١٩٩٣)، ص١٥ .

١. مفهوم الهوية

أتى معنى الهوية في المعجم الوسيط بأنه : حقيقة الشيء أو الشخص التي تميّزه عن غيره[١]، وكلمة الهوية مشتقة من الـ هو كما تشتق الإنسانية من الإنسان وتعّد شكلاً الوجود[٢]، ويعبر عنها معجم اللغة العربية المعاصرة بأنها[٣]: إحساس الفرد بنفسه وفرديته وحفاظه على تكامله وقيمه وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف.

يأتي المعنى الاصطلاحي لمفهوم الهوية حاملاً للعديد من المعاني واسعة النطاق في المعرفة الإنسانية[٤]،

يحدد الأكاديمي السياسي الأمريكي Samuel Huntington مجموعة من الأسس التي تعد مصادر الهوية كما يلي[٥]:

(١) مجموعة من الباحثين في مجمع اللغة العربية ، *المعجم الوسيط*، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤)، ص٩٩٨ .

(٢) مراد وهبة، *المعجم الفلسفي*، (القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٧)، ص٦٦٧ .

(٣) أحمد مختار عمر، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٧٢ .

(٤) يورد أحد المصادر مجموعة من تعريفات مفهوم الهوية حسب آراء مجموعة من المتخصصين، ومنها ما يلي :

١. الهوية هي مفاهيم الناس عن هويتهم ، وعن أي نوع من الناس ، وكيف إنهم يتصلون بالآخرين .
٢. الهوية / تشير إلى الطرق التي يتم بها تمييز الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية مع الأفراد والجماعات الأخرى .
٣. الهوية الوطنية تصف تلك الحالة التي جعلت جماهير الناس تتعرف على الرموز الوطنية.
٤. يشير المصطلح [الهوية إلى الصور التي تم إنشاؤها وتطويرها بشكل متبادل
٥. هي تمثيلات توجيهية للفاعلين السياسيين أنفسهم ولهم والعلاقات ببعضها البعض
٦. الهوية هي أي مصدر للعمل لا يمكن تفسيره من الانتظاميات الفيزيائية الحيوية ، وإلى
٧. الهوية بشكل موضوعي كموقع في عالم معين ويمكن أن تكون كذلك بأن يتم تخصيصها ذاتيًا فقط مع هذا العالم.
٨. تظهر الهوية كنوع من الفضاء غير المستقر ، أو سؤال لم يتم حله في تلك المساحة ، بين عدد من الخطابات المتقاطعة.
٩. يعتقد أن الهوية] هي نوع من نقطة الفكر الثابتة والوجود ، وأساس للعمل لمنطق شيء مثل "الذات الحقيقية" لكن الهوية عملية، والهوية مقسمة.
١٠. الهوية ليست نقطة ثابتة ولكنها نقطة متناقضة. الهوية هي أيضا العلاقة من الآخر لنفسه.

المصدر :

- Fearon, J. D. (1999). What Is Identity (As We Now Use the Word)? California: Stanford University. http://www.stanford.edu/~jfearon/papers/iden1v2.pdf (12-8-2022)

(5) Samuel Huntington, Who Are We?, : The Challenges To America's National Identity, Simon & Schuster Paperbacks, New York, 2004, P.27 .

أ. إسنادية ، مثل العمر ، والنسب ، والجنس ، والأقارب (الأقارب بالدم) ، والعرق (المعرّفة بالأقرباء البعيدون) ، والعرق.
ب. الثقافية ، مثل العشيرة ، والقبيلة ، والعرق (المعرّفة على أنها أسلوب حياة) ، واللغة ، والجنسية ، والدين ، والحضارة.
ج. الإقليمية ، مثل الحي ، القرية ، المركز ، المدينة ، المقاطعة ، الولاية ، القسم ، البلد ، المنطقة الجغرافية ، القارة ، نصف الكرة الأرضية (أي مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب) .
د. السياسية ، مثل الطائفة ، الزمرة ، الزعيم ، جماعة المصالح ، الحركة ، القضية ، الحزب ، الأيديولوجية ، الدولة.
ه. الاقتصادية ، مثل الوظيفة ، المهنة ، الحرفة ، مجموعة العمل ، صاحب العمل ، الصناعة ، القطاع الاقتصادي ، النقابة العمالية ، الطبقة .
و. الاجتماعية ، مثل الأصدقاء ، النادي ، الفريق ، الزملاء ، المجموعة الترفيهية ، المكانة.

٢. الهوية الوطنية

يعرض الأكاديمي السياسي الأسترالي Damien Kingsbury ثلاث مسارات لمعنى الهوية الوطنية، يمكن أن تكون هي التمثيلات الرئيسة لهذا المفهوم، وهي [١]:

أ. الهوية الوطنية على اسس عرقية-تاريخية يرتبط بها مجموعة من الأفراد وتمثّل الشكل التقليدي القديم الذي قامت على أساسه مجموعة من الدول التي وإن احتوت على عرقيات أخرى فإن عرقية واحدة تتسيّد وتفرض هويتها على الآخرين الذين يعّدون خائنين للهوية الوطنية فيما لو أبرزوا هوياتهم العرقية التقليدية المخالفة للهوية الوطنية العرقية المهيمنة، ويتجلّى هذا الشكل من الهوية الوطنية في الدول التي خرجت من الاستعمار الأجنبي وتحاول استدعاء القيم التاريخية لبناء الهوية الوطنية .
ب. الهوية الوطنية بمعناها المدني القانوني، الذي يتم بناءه على أساس مبدأ المواطنة بغض النظر عن الانتماءات العرقية وغيرها، والتي أتت نتاج للثورتين الفرنسية والأمريكية، والتي أنشأت مجتمعات قائمة وفق فكرة

(١) للمزيد من التفصيل ينظر :
- Damien Kingsbury, Political Development, Rutledge, New York, 2007, P-p39-42 .

المساواة أمام القانون وسيادته، والتماسك المشترك للقيم المشتركة للعدالة والمساواة في المزايا الاقتصادية ، والالتزام بالمشاركة في تشكيل الحياة العامة، وقنوات الاتصال النشط وليس سلبي بشأن مسائل المصلحة المشتركة ودعم النقاش العام واحترام تعدده، فهي شكل ثقافي من الهوية الوطني يتخذ المدنية مبدأ أساسياً لوجوده.

ج. الهوية الوطنية متعددة الثقافات، التي تقف بالضد من التعصب العرقي، وتستفيد من الأطر القانونية للهوية المدنية، مع وجود التزام من الجميع بتحقيق مصلحة ورفاهية الجميع في ظل هوية وطنية يتم على أساسها الاتفاق على أطر ثقافية عامة مع احترام الخصوصيات الثقافية، ولكن ما يشكّل الهوية الوطنية هو هذا الالتزام بتحقيق رفاهية المجتمع، ويتضح هذا النموذج في مجتمعات المهاجرين كأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وهو النموذج الأكثر نجاحاً .

ويتضح في هذه النقطة بشكل جلي الدور الذي تلعبه الرفاهية وتحقق المصلحة العامة كنتيجة لتحقق مصلحة الفرد كأساس لبناء الهوية الوطنية والانتماء لها .

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الأثر المهم والحاسم الذي تركته التطورات التكنولوجية التي يزداد عمقها واتساعها في الحياة العامة يوماً بعد آخر، والتي تركت أثرها على مفهوم الهوية وتعريفها، فأصبحت الهوية هي تعبير عن تمظهرات التكنولوجيا الرقمية فأصبحت هوية الفرد هي من يعرفهم ، ارتباطاته واتصالاته. والأشياء التي تحقق مصلحته الذاتية التي تعبّر عن تفضيلاته الشخصية مثل الموسيقى واللوحات والبرامج التلفزيونية ، وحتى الألعاب الإلكترونية التي يمارسها الأطفال أصبحت أرضاً جديدة لتأسيس الهوية حسب أحد التعبيرات [١].

وذلك يعني أن عصر الأطر التقليدية (الكلاسيكية) للهوية قد انتهى به الحال إلى ظهور تمثيلات جديدة لمفهوم الهوية برزت في أذهان الأجيال الجديدة من البشرية ولاسيما الشابة منها، والذين يعدون حاملي بيارق العصر الرقمي المعاصر ومستقبله على مستوى العالم .

(1)Sherry Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of Internet, Weidenfeld &Nicholson, London, 1994 P-p258-259

٣. أزمة الهوية كإحدى أزمات النظام السياسي

تمثّل أزمة الهوية جزءً من أزمات النظام السياسي حسب ما ذكرها لوسيان باي Lucian W. Pye*، وتتعلق بكيفية تكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع بالتميّز عن غيرهم من المجتمعات الأخرى داخل وطنهم الذي يعد بلداً محدداً بحدود إقليمية(١)، وتتعلق بصعوبة انصهار جميع أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، عندما يشعرون بالانتماء لمجتمع واحد والتوحد معه(٢)، ويكتسب النظام قبوله من المجتمع عندما يشعر أفراد المجتمع بأنه الخيار الأصلح والذي يشعرهم بالانتماء إلى تنظيم السلطة وهياكلها، أياً كانت نوعية وشكل ومصدر السلطة لهذه الهياكل سواء أكانت بدائية أو متقدمة(٣)، وتكتسب أزمة الهوية بعداً خطيراً يتعلق بتأثيرها في بناء الدولة والتنمية السياسية والقدرة على تعبئة الموارد وزيادة الإنتاج على المستوى القومي، وغيرها من المكونات الأساسية لهيكل الدولة(٤)، فهي أساس لا مفر من بناءه كجزء من أساسات بناء الدولة كأمة ذات هوية محددة، والمجتمع المستقر، والنظام السياسي واضح البوصلة والاتجاه والأهداف .

كما ترتبط أزمة الهوية بخلفيات النخب وبالجذور الثقافية السياسية، واستعداد هذه النخب للانفتاح أو الانغلاق على بعضها البعض أو باتجاه المجتمع، إذ يؤثر ذلك في عملية اتساع التلاحم الوطني من تركيب هذه النخب إلى هياكل الدولة بأكملها(٥) ، ويتوقف الأمر بشكل أساس على تكوين النخبة ذاته وما تحمله من قدرات وتنوع وثقافة سياسية متجددة ونضج فكري وحركي يسهم في بناء

---

* حدد لوسيان باي مجموعة من الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي ضمن عملية التنمية السياسية ، وهي أزمات (الهوية، الشرعية، التغلغل، الاندماج، التوزيع، المشاركة)، للمزيد ينظر :

- Lucien W. Pye, Aspects of Political Development, Little, Brown and Company, 10th Edition, Boston, 1966, P-p 63-67.

(١) صادق الأسود، *علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده*، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٤١١ .

(٢) أسامة الغزالي حرب، *الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة علم المعرفة١١١* ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص٣١ .

(٣) للمزيد ينظر :

- Max Weber, Economy and Society: An Outline Interpretive Sociology, University of California Press, 2nd Print, Berkeley, 1978, P-p756-77.

(٤) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص-ص ٤١١-٤١٢ .

(٥) عبد الغفار رشاد القصبي، *التنمية السياسية: إطار عام لجهود النخبة والمجتمع واستراتيجيات المستقبل*، (القاهرة: د.ن، ٢٠١١)، ص ١٣١ .

وحدة وطنية متجاوزة للاختلافات العرقية والطبقية وغيرها من التباينات الاجتماعية بمفهومها الشامل[١]، الأمر الذي يحتاج معالجة تشترك فيها الدولة مع النخب الاجتماعية والسياسية ومن بعدهم أفراد المجتمع .

ثانياً: جذور أزمة الهوية في العراق

يجب في البدئ الإشارة إلى أن أزمة الهوية ليست لصيقة ببلدان دون غيرها، أو نمط حضاري دون غيره، فهي تحدي تعاني منه العديد من البلدان في العالم حسب وصف الأكاديمي السياسي الأمريكي صموئيل هنتنغتون، الذي يشير إلى أنه إضافة إلى بلده الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني من أزمة هوية، فإن هنالك طيف واسع من الدول تشترك معها في ذلك، ويصف ذلك كما يلي[٢]:" تألم اليابانيون بشأن ما إذا كان موقعهم وتاريخهم وثقافتهم تجعلهم آسيويين أم أن ثروتهم وديمقراطيتهم وحداثتهم تجعلهم غربيين ووُصفت إيران بأنها(أمة تبحث عن هوية) ، وجنوب إفريقيا منخرطة في (البحث عن الهوية) والصين في (البحث عن الهوية الوطنية)....يُقال إن كل من سوريا والبرازيل يواجهان (أزمة هوية) ، وكندا (أزمة هوية مستمرة) ، والدنمارك (أزمة هوية حادة) ، والجزائر (أزمة هوية مدمرة) ، وتركيا (أزمة هوية فريدة) تؤدي إلى (نقاش ساخن) حول الهوية الوطنية ، وروسيا (أزمة هوية عميقة) أعادت فتح النقاش الكلاسيكي في القرن التاسع عشر بين السلافيين والغربيين حول ما إذا كانت روسيا دولة أوروبية (طبيعية) أو أوراسية مختلفة"، الأمر الذي يعني أن أزمة الهوية متجذرة في العديد من المجتمعات ولكن تأثيراتها وطريقة التعامل معها مختلفة من بلد إلى آخر تبعاً لخصائص وسياق التطور لكل بلد من البلدان، وليس العراق بمعزل عن ذلك .

يرى المؤرخ الفلسطيني حنّا بطاطو بأنه لم يكن هنالك شعب عراقي واضح الملامح يمكن اعتباره جماعة سياسية أو اجتماعية متكاملة في بداية القرن العشرين مع وجود ليس فقط التباينات القومية والدينية والطائفية، بل وجود

(١) محمد شطب عيدان المجمعي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، جامعة تكريت، المجلد١، العدد ٤، (٢٠٠٩): ص١٤٦ .

(2) Samuel Huntington, op. cit., p-p 12-13.

مجتمعات منغلقة على ذاتها من نفس القومية والدين والمذهب[١]، إضافة إلى الصفات السلبية على مستوى العلاقة مع السلطة والتفاعلات البينية والمشاعر القومية والطائفية التي ورثها المجتمع في العراق بعد قرون من توالي السيطرة التركية تارة والفارسية تارة أخرى، وما تركه ذلك من تعقيدات لم تصل إلى مستوى التقاتل بين مكونات المجتمع، ولكنها فرضت نفسها كواقع ملتبس وجب على العراق حكومة وشعباً تجاوزه منذ تأسيس الدولة، وتعويض النقص الأساس في تكوين الدولة، ألا وهو ضعف الوحدة المجتمعية[٢]، وعند الحديث عن الهوية الوطنية في العراق تنبغي الإشارة إلى حقيقتين: أولهما، إن الهوية الوطنية الجامعة في دول العالم لا تعني أن هناك أصل واحد اثني أو ديني أو مذهبي أو لغوي لكل دولة، وان تنوع تلك المفردات الاجتماعية لا يعني أن لكل أصل منها دولة مستقلة، فمفهوم الهوية الوطنية في الدولة الحديثة لا يتطابق مع مفهوم الأمة، أما الثانية فهي إن العراق من اقل الدول تنوعا على عكس المنطق ما يروّج له من أن العراق حالة متفردة تحوي التنوع المتناقض المتصارع على عكس الشائع في المجتمعات ذات الهويات المتعددة التي كونت دول قارة[٣] ، كالهند والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها كثير .

إن جوهر أزمة الهوية في العراق ليس اجتماعي بالدرجة الأساس وإنما سياسي، لأن السياسات التي انتهجها الكثيرون من صناع القرار عبر تاريخ العراق (ولا يزالون)، تختلف كثيراً عن الأهداف المجتمعية لمكونات الشعب، فالشعب ومنذ عهود طويلة غالباً ما كان يرى أن الدولة هي عدوة له ولا تأتي إلا بالمشاكل

---

(١) حنا بطاطو، العراق: *الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*، ج١، ترجمة عفيف الرّزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، ١٩٩٥)، ص٣١.

(٢) تضمنت المذكرة المطوّلة والمعروفة للملك راحل فيصل الأول إلى مجموعة من السياسيين العراقيين قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وصفاً لأحوال المجتمع والدولة العراقية وما تعانيه من مشكلات ترتبط بخصائص المجتمع وكيفية علاجها، النص كاملاً موجود في المصدر التالي :
ناجي شوكت، *سيرة ونكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤*، (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠)، ص ٦٢٠-٦٣١

(٣) ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية: منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن-العدد: ٢٥٧٦ – ٢٠٠٩، على الرابط التالي:
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164718(30-5-2017)

حسب رأي الأكاديمي الاجتماعي العراقي علي الوردي[١]، وهو ما سبّب نوعاً من التناشز في علاقات الدولة والمجتمع، بين المشروع السياسي البعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع، والمتقاطع مع الخصائص الثقافية لبعض المكونات، ورغبة جميع المكونات بالعيش الكريم والرفاهية والعدالة الاجتماعية وغيرها من المسائل، مما ينتهي بممارسة الدولة للقهر والإكراه لفرض مشروعها السياسي على حساب المصلحة العامة والمغامرة بمستقبل الدولة والمجتمع[٢] .

ولم تكلّف الدولة العراقية والنخب نفسها عناء تفعيل الجوانب الإيجابية في الشخصية العراقية نحو وعي التنوع المجتمعي، بل اكتفت بالحل السطحي الذي منع الحديث في ماهية وتفاصيل الأديان والطوائف والمجموعات اللغوية التي يتكون منها المجتمع العراقي، وهو ما أدى إلى (ازدواجية الهوية) لدى الفرد العراقي، وتبابن في المشاعر حيال الحياة الاجتماعية اليومية من جهة، والمواقف الجماعية السياسية من جهة أخرى[٣] .

لقد ترك ذلك آثاراً عميقة في بنية المجتمع والدولة، وأصبحت ازمة الهوية متداخلة ومنتجة لمشكلات المواطنة والانتماء والمشاركة وغيرها من المشكلات التي تعصف ببنية الدولة العراقية والمجتمع، وتحتاج إلى حلول ناجعة تخفف من وطأة آثارها السلبية على الدولة والمجتمع بعد الهزّات العنيفة التي ضربت صميم المجتمع والدولة منذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين حتى وقتنا الراهن .

ثالثاً: مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ وأزمة الهوية

طرحت المظاهرات التي شهدتها المدن العراقية أواخر عام ٢٠١٩*(ولاسيما بغداد ومدن الجنوب والفرات الأوسط) بعداً مهماً للهوية الوطنية،

(١) علي الوردي، *دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث*، (بغداد: د.ن، ١٩٦٥)، ص ٧ .

(٢) شمخي جبر، التحديات أمام الهوية العراقية: تذويب الهوية الفرعية، مجلة النبأ، العدد ٨٠، كانون٢ ٢٠٠٦، على الرابط التالي:

- http://annabaa.org/nbahome/nba80/020.htm(11-8-2017)

(٣) سليم مطر، *الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرق متوسطي*، ط٤، (بيروت، دار الكلمة الحرة، ٢٠٠٨)، ص٣٦٣ .

* كان يحلو لبعض المتحمسين تسميتها ثورة تشرين أو انتفاضة تشرين، فيما رأى الآخر أنها مؤامرة خارجية مدفوعة باتجاه إنهاء الدولة والنظام في العراق ونشر الفوضى، وأن الشباب المشاركين فيها مغرر بهم، بينما رأى الفريق الأول أنها بداية انعتاق الشعب من سيطرة القوى السياسية التقليدية وتبدّل ملامح السلطة السياسية التي نشأت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بعد سقوط حكم البعث في العراق .

ولاسيما في الشعارات التي تم رفعها فيها مثل (نريد وطن) من جهة و (لا وظيفة = لا وطن)، (لا توفير لخدمة الطاقة الكهربائية = لا وطن)[١]، وغيرها من الحاجات التي تمثّل الطبقة الثانية من تسلسل ماسلو الهرمي للحاجات للأكاديمي النفسي الأمريكي إبراهام ماسلو *، ما يعكس لوجود مناخ عام ولاسيما في أوساط الشباب العراقي لإعادة صياغة الانتماء إلى الوطن بدلالة مادية، وينتج هوية وطنية جديدة تكون فيها المنفعة متبادلة بين الوطن والمواطن وليس حباً من طرف واحد قد يدفع فيه المواطن حياته فداءً للوطن .

وتمّيز الحراك الاحتجاجي بإطار سيكولوجي اتخذ طابعاً تعبيرياً جمعياً؛ عبّر عن تنامي (الفردانية)، إذ كان الفرد المشارك وسط الجموع معبراً عن دافعية ذاتية لاستعادة حقوقه في أن يكون مشاركاً في الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والهيبة الوطنية[٢] ، وذلك عكس رغبة الشباب المشارك في إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والدولة من خلال طرح بنود جديدة للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، يكون فيها العنصر المادي طرفاً أساس وعدم الاكتفاء بالمشاعر والتمثيلات التاريخية والدينية والقومية المؤسسة للشعور بالانتماء، باعتبار أن

---

(١) للمزيد ينظر: هشام الهاشمي، *تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام*، (مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ ك١ ٢٠١٩)، ص ٣-٤ .

* يعد تسلسل ماسلو MASLOW للاحتياجات الهرمي إحدى محاولات هذا العالم النفسي الأمريكي لتأطير الحاجات الإنسانية ضمن نظرية طرحها في منتصف القرن العشرين، وقسّم من خلالها الحاجات الإنسانية إلى مجموعة هرمية كما يلي :

١. الحاجات العضوية الوظيفية (الفسيولوجية) كالتنفس، والطعام، والماء، والنوم وغيرها .
٢. الحاجات للأمان كالسلامة الجسدية وتجنب التعرض للاعتداء والعنف، وكذلك الأمن النفسي والمعنوي، والأمن الاقتصادي، والأمن داخل الأسرة، والأمن الصحي. وأمن الممتلكات الشخصيّة ضد الحوادث والجرائم .
٣. الحاجات الاجتماعيّة مثل العلاقات العاطفية والحصول على الحب، والعلاقات الأسريّة الصحيحة والقدرة على اكتساب أصدقاء، والرغبة في الانتماء إلى مجموعات أكبر من الأسرة كالجماعات الدينيةّ، والأندية الرياضيّة، والمؤسسات المهنيّة .
٤. الحاجة إلى التقدير تتمثل هذه الحاجة في رغبة الشخص في تحقيق المكانة الاجتماعيّة المرموقة والمنصب الرفيع ممّا يكسبه الإحساس بالثقة والقوة بالإضافة إلى كسب احترام الآخرين .
٥. الحاجات الى تحقيق الذات، التي يحاول الفرد فيها تحقيق ذاته عبر تضخيمه لاستغلال إمكاناته أو مهاراته لتكنه من تحقيق أكثر قدر يستطيعه من الإنجازات الكبرى .

للمزيد ينظر:

- Abraham H Maslow, A Theory of Human Motivation, Psychological Review Vol 50 No 4, Washington DC, July 1943 .

(٢)فارس كمال نظمي ومازن حاتم، *احتجاجات تشرين ٢٠١٩ من منظور المشاركين فيها: دراسة ميدانية في فينومينولوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة*، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص ١٥.

البشر حسب رأي الأكاديمي السياسي فرنسيس فوكو ياما ما هم إلا أفراد عقلانيون يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة الذاتية[١] .

وجاءت المظاهرات استكمالا للمظاهرات التي شهدتها البصرة عام ٢٠١٨ داعية إلى مسائلة النظام السياسي برمته بتهم ربطت بين سوء الخدمات، والفساد السياسي، والمحاصصة السياسية، وساعية إلى تغيير بنية النظام السياسي، والتحذير من محاولة التستر بالجوانب الأكثر عاطفية لدى المجتمع للتغطية على الفشل السياسي والإداري والخدمي والامني[٢] ، وكان قوام هذا التحرك هو كما يصفه الأكاديمي العراقي مظهر محمد صالح الطبقة العاملة الجديدة الشابة المعطلة العابرة للمذهبية الدينية أو التعصب القومي أو المناطقي، التي تركت مساطر العمل في سنوات الحرب على الإرهاب الداعشي للتطوع والقتال لحماية العراق من الإرهاب الخارجي[٣]، وأثرت هذه الحركة الاحتجاجية بشكل عميق في أسس النظام السياسي لأن وسائلها لم تكن تقليدية في مواجهة السلطة، فقد اتخذت من التجمع في الساحات والميادين بجيل شاب مطالب بحقوقه الأساسية وسيلة أساس للتعبير عن مطالبها[٤]، على الرغم من التطورات التي أعقبت ذلك من انجرار البعض لأعمال العنف كنتيجة لعدة عوامل من داخل بنية المتظاهرين وخارجها وتدخل بعض الأطراف السياسية استفزازا أو تحريضاُ .

إن المظاهرات التي اندلعت في عام ٢٠١٩ كانت تستهدف السياسة التوزيعية الخاطئة والتمثيلية العاجزة التي تنتهجها الدولة بقيادة احزاب المحاصصة السياسية، محاولة تغيير البناء الفكري Paradigim للدولة، والانتقال من (دولة الأحزاب) إلى (دولة المواطنين)[٥]، وهو ما يعني السعي الجذري ليس فقط لإصلاح المنظومة السياسية أو اقتلاعها والإتيان بمنظومة جديدة فقط، وإنما التمهيد لوضع أساس هيكل فكري أيديولوجي للدولة العراقية، بغض النظر عن

(١) فرانسيس فوكو ياما، *الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي*، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥)، ص٣٧.
(٢) فالح عبدالجبار، *حركات الاحتجاج العراقية: من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا*، (بيروت: مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٨).
(٣) في : فارس كمال نظمي وحارث حسن، *الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد*، (بغداد: مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، ٢٠٢٠)، ص١٥ .
(٤) للمزيد ينظر: *التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار: العراق ٢٠٢٠* ،(بيروت، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١)، ص ٧٣-٧٤ .
(٥) حترث حسن في: فارس كمال نظمي وحارث حسن ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ .

ايجابياته أو سلبياته، لأن النموذج الحالي لم يعد يلبي مصالحهم ومطامحهم حسب تعبيرهم .

ويتّضح من مجمل الأسباب المتشابكة والداعم بعضها بعضاً، والتي أنتجت المظاهرات الشبابية في عام ٢٠١٩ ، والتي لم يكن فشل النخب السياسية الحاكمة في تحسين مستوى المعيشة في بلد غني بالثروات الطبيعية والبشرية أولها، ولا الفساد السياسي والإداري الذي أدى سوء توزيع الثرة داخل المجتمع وتحّول المجتمع إلى طبقتي الأغنياء والفقراء ثانيهما، ولا التدخلات الخارجية الداعمة لمجمل هذه العملية ثالثها[١]، أن العامل الاقتصادي- الاجتماعي المتمحور حول فكرة عدم وجود إنصاف وعدالة في العلاقة بين الدولة والمواطن يؤشر لسلسلة لم تكن مظاهرات الشباب في عام ٢٠١٩ أولها ولا آخرها تستهدف قلب أنموذج الدولة العراقية الذي تأسس حول وجود طبقة سياسية مستأثرة بالسلطة إما على أساس توتاليتاري عسكري، أو قومي، أو عشائري، أو ديني- حزبي، أو مناطقي وغيرها ، وإيجاد نمط جديد للدولة وهويتها وشرعيتها وإنتماء الأفراد لها وفق أسس وقيم جديدة سيكون العنصر المادي المرتكز على الجانب الاقتصادي- الاجتماعي أساساً لها .

وقد يكون وزير المالية في علي علاوي في زمن حكومة السيد الكاظمي قد أشار في نص خطاب استقالته (بتاريخ ١٦-٨-٢٠٢٢) إلى بعض من جوانب المشكلة عندما ركّز على أثر مجموعة المصالح الخاصة المتلاعبة عبر شبكة فاسدة من المسؤولين والسياسيين بموارد الدولة وصمت المسؤولين غير الفاسدين عن ذلك في ضوء دعم أطراف خارجية لهذه المنظومة التي لن تكفي بعض الإجراءات القضائية لمعالجتها بل يجب معالجتها من جذورها إذا ما كتب لهذا البلد للاستمرار على قيد الحياة حسب تعبيره [٢].

ينبغي تأسيساً على ما سبق ذكره من التأكيد على حقيقة وجود الخلل البنيوي في الهوية الوطنية العراقية المتجسّد في عدم تلبية الحاجات المادية لأفراد

(1) NDI,Iraq: We Need A Homeland, P-p17-18, Available on: Iraqi Protests Research Report_EN.pdf (ndi.org)at 14-1-2023..

(٢) لمزيد من التفاصيل :

- شفق نيوز تنشر نص استقالة علاوي، تاريخ الزيارة (١٤-١-٢٠٢٣)،على الرابط التالي: 1660672630695()20220816192053.pdf (shafaq.com) .

المجتمع، ما يؤثر في الصميم على شرعية ومشروعية الدولة، ومن ثم هيبتها ونفاذ قانونها على باقي مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويبقي مستقبلها مرهونا بالارتدادات التي يمكن أن تعكسها مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ وربما تكون تجارب أكثر قسوة وتدميراً، إذ لا تكاد تخلو مظاهرات أو احتجاجات في أي دولة مهما كانت درجة رقيها الحضاري من مظاهر سلبية وأعمال تخريبية وغيرها ولاسيما في بلد مثل العراق، والذي يروي لنا تاريخه سرديات الدم والمشانق والسحل لأي تغيير سياسي جذري أو شكلي فيه، الأمر الذي يستدعي الوقوف على ما يمكن القيام به لمواجهة أزمة الهوية في هذه الدولة للحؤول دون تدهور الأوضاع فيها والانطلاق نحو فصول التنمية والازدهار في مستقبلها القادم.

II. المطلب الثاني

مواجهة أزمة الهوية في العراق كاستجابة لمظاهرات الشباب عام ٢٠١٩

لا توجد أزمة تستعصي على الحل، لاسيما مع وجود الوعي والإرادة لتحديدها ومواجهتها، ولعل بعض السلوكيات والخصائص الموجودة فعلياً في النظام الاجتماعي العراقي بمفهومه الشامل ما يقوم بمهمة مواجهتها بنسب معينة، فالصورة ليست قاتمة تماماً[١]، وكل ما يحتاج الأمر لإنهاء هذه الأزمة هو تفعيل مكونات العلاج في الوعي العراقي بكافة جوانبه وتحييد مكونات المرض فيه وإنهائها، وتندرج مجموعة من الإجراءات التي يمكن إتباعها في هذا الصدد تتمثل بتهيئة الأرضية لمواجهة الأزمة غبر إجراءات غير مباشرة، فضلاً عن الإجراءات المباشرة، ومن ثم استشراف المشاهد المستقبلية لها .

أولاً : الإجراءات غير المباشرة لتهيئة الأرضية لمواجهة الأزمة

تندرج مجموعة من الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة التصدعات التي سببتها أزمة الهوية في العراق ولكن قبل الخوض في تفاصيل هذه الوسائل والأدوات، تنبغي الإشارة إلى مجموعة من الإجراءات تسبق الشروع في عملية المواجهة المباشرة، و كما يلي :

(١) تحدّثت العديد من الدراسات عن الفرص المتاحة أمام العراق لتجاوز أزماته المختلفة، ينظر على سبيل المثال المصدر التالي :

- The World Bank, Iraq Economic Monitor, A New Oppurtunity to Reform, Washington, 2022, P-p20-24

١. تحديد مسببات المرض واجتنابها أولى بالقيام به قبل العلاج، فكما هو معروف بأن بذور الأزمات وجدت مع بداية تأسيس الدولة، على الرغم من تعويل القادة الأوائل للدولة العراقية بأن قوة جهاز الدولة العسكري والإداري كفيلة بإذابة الولاء الفرعي لدى المجموعات العرقية والطائفية والدينية، إلا إنه وبعد تآكل أجهزة الدولة على مر السنين والأزمات التي تعرضت لها أفقدها خاصية مواجهة الاختلافات الاجتماعية بمختلف أنماطها، وجعل مشاعر الاختلاف تطفو على سطح العلاقات الاجتماعية بشكل أكبر مع وجود عوامل رئيسة داخلية وخارجية ساعدت على ذلك .

٢. الاعتراف بوجود أزمة هوية يعاني منها المجتمع والدولة العراقية، لأن الاعتراف بوجود العلة هو خطوة جوهرية للحل، فالكلام عن وحدة المجتمع وعدم وجود خلافات مجتمعية يعد عبث لا يسمن ولا يغني من جوع في ضوء ما حصل ويحصل من انقسامات وخلافات باتت جزءً من الحياة اليومية، وورقة رابحة لأي متنافس سياسي على الساحة، سواء أكان فرداً أم جماعة، وهذا ما تم لمسه في جميع مراحل التجربة الديمقراطية في العراق منذ ٢٠٠٥ حتى الآن .

٣. تصالح الهوية العراقية الوطنية مع الهويات الفرعية للمجتمعات الفرعية في الدولة لطمأنه المخاوف بشأن المستقبل[١]، وتنقية الرأي العام من الأصوات التي ترعى حالة الانقسام والتفكك المجتمعي عبر طرح رؤية واضحة وصريحة تتبناها المرجعيات المجتمعية بكافة أشكالها(دينية، قومية، سياسية، اجتماعية، وغيرها) تؤكد الرغبة في تجاوز الأزمة المتعلقة بموضوع هوية المجتمع والدولة، لأن الاستعداد لتقبّل العلاج هو الخطوة الأولى للشفاء .

٤. المصالحة مع التاريخ، ومعالجة التشويه العنصري والقومي والديني الذي أصاب أغلب مكونات المجتمع العراقي[٢]، ومحاولة التكسّب السياسي لبعض الحركات والأحزاب الزبائنية بأسلوب ربط الشارع بمدلولات سلبية

(١) علي عباس مراد، *إشكالية الهوية في العراق: الأصول والحلول- في رياض زكي قاسم محرراً، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٣١٣ .
(٢) سليم مطر وآخرون، *يقظة الهوية العراقية*، (جنيف، مركز *دراسات الأمة العراقية*، ٢٠١٠)، ص١٢٩ .

من الواقع والتاريخ ، وتقع هذه المهمة على عاتق النخب المثقفة والسياسية والدولة على حد سواء .

٥. السعي نحو تحقيق أهداف التنمية والعدالة والرفاهية ومكافحة الفساد وبناء السلام وتحويل الصراع وغيرها عبر العديد من المبادرات والإجراءات الرسمية والمجتمعية وغيرها من المساعي كفيلة بدعم إنهاء أزمة الهوية، التي تعد جزء من منظومة أزماتية تتفكك خيوطها بتفكك أحدها كأزمات الفساد والمحاصصة والشرعية والتوزيع والمشاركة والإندماج وغيرها .

ثانياً: الإجراءات المباشرة للمعالجة

١. الشروع بتأسيس رؤية للدولة، تأخذ على عاتقها التعريف بما تصبو إليه الدولة من أهداف، وتكون أساساً للجهود الرسمية وغير الرسمية للمرحلة المقبلة (سيتم تناولها بشكل أكثر تفصيل في التوصيات) .

٢. معالجة الجانب التشريعي (المواد الدستورية)، التي تخلط بين الهويات الدينية والمدنية للشعب العراقي، وإبعاد الإشارات العرقية والمذهبية التي تمس مشاعر المكونات الاجتماعية الأخرى، وكذلك التناقضات العديدة في ذكر الأديان والقوميات واللغات والمذاهب[١]، بشكل لا يخدم حالة التعايش الاجتماعي السليم للمجتمع .

٣. التركيز على بناء جهاز دولة قوي وراسخ، يبعث الطمأنينة لدى أفراد المجتمع بأنهم ينتمون لدولة أقل فساداً وأكثر عدلاً في تطبيق القانون على الجميع، فضلاً عن تحقيق تقدم في رفع مستويات التنمية البشرية والتنافسية وغيرها من المؤشرات التي ترفع مكانة الدولة عالمياً .

٤. الالتفاف حول عقد اجتماعي جديد للدولة تعتمد على أساسه قيم ورموز أصيلة للعراق، يجمع المصالح المجتمعية ويوحد الدولة كما وأنها شركة عملاقة والمواطنين هم الشركاء أصحاب رؤوس الأموال والمنتجون والموظفون والمستهلكون في ذات الوقت، وأن ربح أول خسارة هذه الشركة مردوده على الجميع، وإن هذا النموذج هو الذي يمكن على أساسه البدء بقوة

(١) للمزيد ينظر: حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، *مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل*، ع١٣، (٢٠٠٩): ص٤٨٦ .

في وضع الأهداف العامة والخطط التي تستلهم القيم والتاريخ والإرث الحضاري الهائل لدولة كالعراق[١].

٥. إن مبد المواطنة يعد احد أفضل الحلول الواجب ترسيخها، وما يمكن أن يشكّله من بوتقة تنصهر فيها جميع الهويات العراقية الفرعية، بما يعيد إنتاج الذات وفق ما يناسب خصائص المجتمع العراقي الموضوعية، فضلاً عن تعميق الشعور بالهوية الجماعية للأفراد وجعل الانتماء للدولة هو الشعور الطاغي على غيره [٢] .

٦. تصويب التجربة الديمقراطية باعتبارها تجربة تساعد على تحقيق مبدأ العدالة وتعمق المشاركة المواطنين كافة، واعتماد سياسات حكومية تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات والابتعاد عن الفئوية والجغرافية [٣]، ويصف علي الوردي الديمقراطية سبيلاً لتحقيق الاستقرار والقضاء على عوامل النزاع والفرقة في المجتمع العراقي، ويذكر بهذا الصدد ما يلي[٤]: ((لا أنكر أن تحقيق النظام الديمقراطي سوف لا يخلو من العنف والصخب خلواً تاماً، فالشعب العراقي ليس بمقدوره أن ينقلب بين عشية وضحاها إلى شعب ديمقراطي رصين كالشعوب التي سبقته في مضمار الديمقراطية، إنه يحتاج إلى زمن يمارس فيه النظام الديمقراطي مرة بعد مرة، وهو في كل مرة سيكون أكثر كفاءه فيه واعتياداً مما في المرة السابقة))، وينصح الوردي النخب التي تقود المجتمع والدولة بضرورة الاتفاق على قواعد عادلة للانتخابات وعدم محاولة التزوير وتزييف النتائج ومصادرة الرأي الديمقراطي للشعب فيذكر[٥]: ((قد يظهر عند ممارسة الديمقراطية من يحاول تزييف الانتخابات أو العبث بالأصوات، كما فعل أسلاف له من قبل، وربما نجح في ذلك مرة أو عدة مرات . إنما هو

(١) محمد المجمعي، الهوية ودولة ما بعد الصراع في سوريا، ساسة بوست، على الرابط التالي:
- http://www.sasapost.com/opinion/identity-and-the-state-of-post-conflict-in-syria/(15-8-2017)

(٢) كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد*، ع ٥٦ ، (٢٠٠٣): ص ١٢٩ .

(٣) ظاهر محسن هاني ونعيم حسين كزار، "الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية"، *مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية*، المجلد ٢٤ ع١، (٢٠١٦): ص ٥٥٢-٥٥٣ .

(٤) على الوردي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٨٣ .

سيدرك عاجلاً أو آجلاً أن أمده لا يطول . إنه إذ يفعل اليوم ذلك لا بد أن يتوقع من غيره أن بفعل مثله غداً. فهي سلسلة ((خبيثة)) متتابعة الحلقات، وكل حلقة منها تؤدي إلى حلقة تالية . فمن مصلحته إذن أن يقطع السلسلة منذ الآن فيريح ويستريح))، ويعد هذا التشخيص نقطة انطلاق مهمة تسترعي الوقوف عندها والإفادة مما تعنيه سياسياً واجتماعيا .

٧. الشروع بالتنشئة الاجتماعية- السياسية القائمة على تفعيل الانتماء إلى الوطن وتعميق روح المواطنة، وذلك عن طريق اعتماد سياسات إعلامية وثقافية وتعليمية ووعظيه دينية، تقوي أواصر الهوية العراقية الجامعة، وتستمد السلطة شرعيتها من مخرجات التنشئة الاجتماعية-السياسية وفق أطر دستورية رصينة .

٨. قد يحتاج ترسيخ الهوية الوطنية إلى إجراءات (العدالة الانتقالية)، التي تطبّق بصورة مهنية وحيادية تدعم مبدأ (التصالح) وتصفير الأزمات الداخلية للمجتمع والدولة، وإنهاء مشاعر الثأر والكراهية بين المكونات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، والتي نشأت على مر عقود من السنين نتيجة أوزار السياسات القمعية والحروب التي شهدها العراق، وأوزار جميع الأزمات والقمع الذي لا يزال مستمراً حتى الآن بصور مختلفة .

٩. ضرورة وجود رقابة صارمة على وسائل الاعلام والنشر والدعاية فيما تروّج له التي تخالف في موادها الإعلامية المناخ الوطني والتشريعات، والسعي نحو أن تكون داعمة لصنّاع القرار والشعب، وضاغطة نحو إثارة الرأي العام باتجاه انتهاج سياسات وقرارات محددة[١]، تكون مخرجاتها داعمة لإنهاء أزمة الهوية في العراق .

١٠. مواجهة أزمة البطالة، وتعد العماد المادي لأزمة الهوية إضافة لأزمة التوزيع، ومما لا يخفى على أحد من المختصين والمتابعين ما آلت إليه مؤشرات البطالة وتزايدها في العراق كما يوضح ذلك المخطط: (١) .

(١) منذر صالح جاسم الزبيدي، *دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي*، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص٢٠٤ .

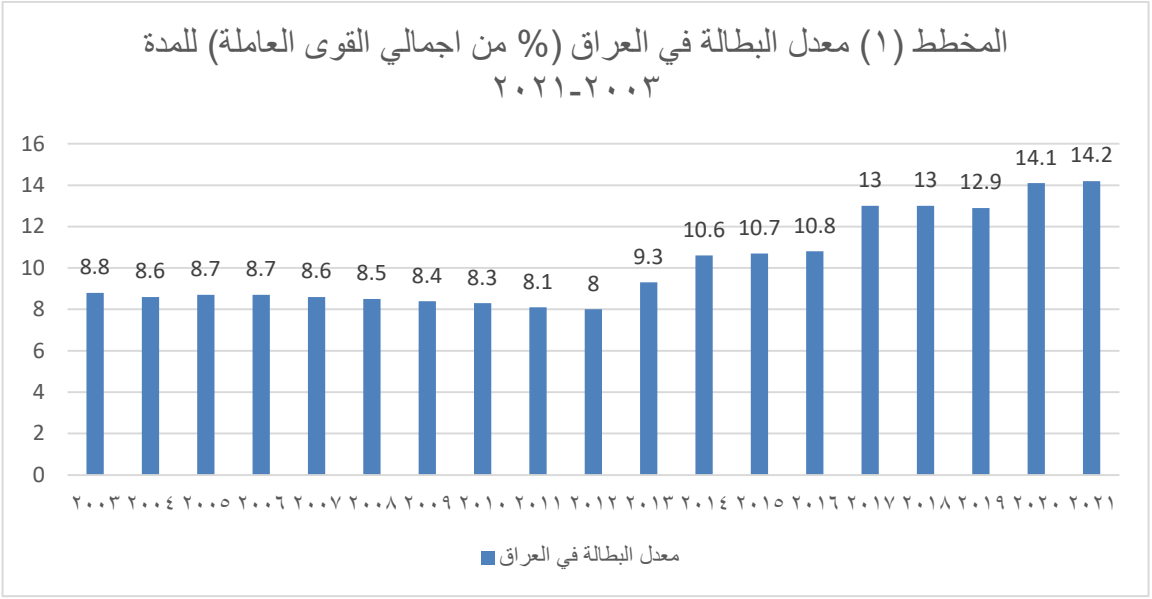

المصدر: بيانات البنك الدولي، معدل البطالة في العراق (% من اجمالي القوى العاملة)، تأريخ الاطلاع ٢٠٢٣/١/٤، متاح على الرابط:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=IQ

إذ يلاحظ إن سنة سيطرة التنظيم الإرهابي (داعش) على مناطق من العراق ٢٠١٤ تعد نقطة شروع لتزايد نسبة البطالة من ١٠.٦% من إجمالي القوى العاملة في الدولة، لتصل إلى أوجها في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ١٤.٢% وهو ما ينذر بتفاقم أزمة الهوية وارتداداتها السلبية التي قد تظهر في أية وقت .

وترتبط العوامل المادية والاجتماعية – الاقتصادية ولاسيما البطالة بعلاقة مباشرة بالتطورات السياسية الجذرية تاريخياً (الثورة الفرنسية والثورة البلشفية مثلاً)، ويمكن ملاحظة تأثيرها حديثاً بتأثيرها في أحداث (الربيع العربي) وتأثيراتها الجذرية سياسياً وأثرها في تغيير شكل وهوية الدولة في نموذج تونس عام ٢٠١١ بشكل واضح، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المخطط (٢) وكما يلي :

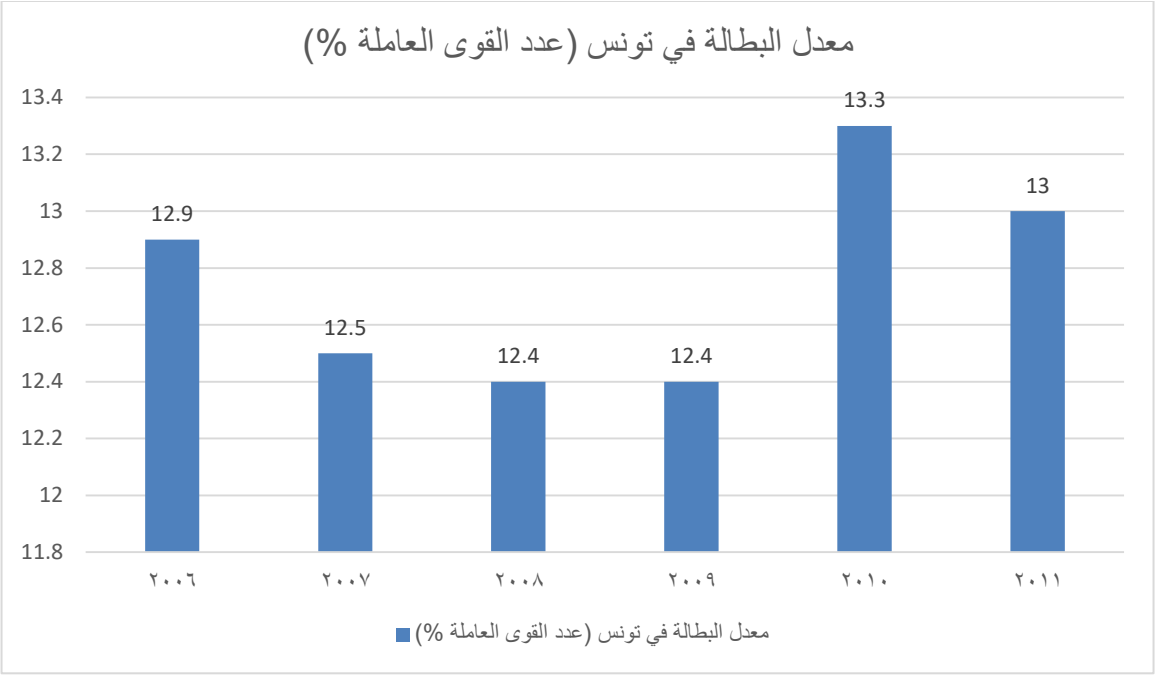

المصدر على الرابط التالي، تأريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٥:

- https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/unemployment-rate‹.

إذ يشير المخطط (٢) إلى إن سنة ٢٠١٠ كان الأعلى في معدل البطالة ٣١.٣%، وهي السنة التي سبقت التغيير الذي شهدته تونس في إطار مجريات (الربيع العربي) وما تلاه من تطورات أخرى جغرافياً وزمنياً .

ويمكن (في حال توفّر الإرادة السياسية الشجاعة) اعتماد استراتيجية وطنية يتم رسمها بمشاركة الخبرات الأكاديمية العراقية لاسيما في مجال الاقتصاد والمجالات الأخرى وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة والمجتمع .

١١.تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على النفط في كمصدر رئيس للموازنة العامة وتطوير مصادر بديلة للنفط بسبب المتغيرات الاقتصادية الدولية المتعلّقة بمستقبل الطلب على النفط من جهة، والتحذيرات التي أطلقتها المؤسسات الاقتصادية الدولية للبلدان المتعمدة على النفط ومنها العراق

بضرورة تطوير مصادرها التمويلية[١]، وهو أمر لا مناص منه لضمان أمن العراق الاقتصادي ومواجهة أزمات المستقبل .

١٢.الاهتمام بالجوانب الرمزية للمكونات المجتمعية وإيلائها الأهمية المرجوة من قبل أفراد هذه المكونات بالشكل الذي يجعل الشعور السائد بأن الدولة القائمة هي دولة الجميع، عن طريق الاهتمام بالمناسبات والاستعراضات والنصب الوطنية وغيرها من النشاطات الاجتماعية والدينية .

وتتكامل مع الحلول سالفة الذكر مجموعة من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والفنية وغيرها، التي تقوم بها الأنظمة الاجتماعية الفرعية الأخرى، وتدرج كأهداف قومية للنظام السياسي تسهر السياسات العامة على تحقيقها لتجاوز أزمة الهوية في العراق، وهو أمر يستحق العناء والبذل حكومياً وشعبياً .

(١) للمزيد ينظر: تصريح ممثل البنك الدولي World Bankوتحذيره للعراق من استمرار الاعتماد على النفط على:

- "لن تكون هناك فرصة".. البنك الدولي يحذر العراق من الاعتماد كلياً على النفط، السومرية نيوز، بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠٢٢، تمت الزيارة بتاريخ ٦-١-٢٠٢٣ على الرابط التالي :
https://www.alsumaria.tv/news/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/442687/%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9

III. المطلب الثالث

مشاهد مستقبلية لأزمة الهوية في العراق

يمكن وضع ثلاث مشاهد لأزمة الهوية في العراق، تستند على معطيات قد تزيد من تأثيراتها ووجودها، أو تؤدي إلى تراجعها وتقهقرها أمام اتجاهات بدأت تطرأ على الساحة السياسية في العراق، أو قد يستمر المشهد الراهن إلى وقت ليس بالقليل .

أولاً: مشهد تفاقم أزمة الهوية

يؤيد ذلك المشكلات القادمة في الأفق ومنها عودة الانسداد السياسي والمظاهرات الشبابية مع عدم إيجاد حلول للأزمات الرئيسة التي تواجه شباب العراق، مما يدفع ربما التوجهات البادية من قبل العديد من القوى السياسية الرئيسة، الساعية أما إلى الانفصال كما هو الحال مع بعض القوى السياسية في إقليم كردستان العراق، التي ترى بأن التعايش السلمي الذي كان يشكل الهدف الرئيسي لكردستان مع العراق في المراحل التاريخية المتعاقبة التي مر بها الجانبان لم يتحقق[١]، وعليه فإن لا سبيل سوى الانفصال عن العراق لتجاوز الأزمات التاريخية التي عصفت بالدولة العراقية جراء عدم الوصول إلى تفاهم وانسجام حقيقي يلبي طموحات المجتمع العراقي الكردي، ويدعم مشهد تزايد الأزمة سعي سابق لقيام إقليم الجنوب، أو إقليم صلاح الدين مثلاً وغيرها من المبادرات[٢]، التي وجدت في الشحن المناطقي لفئات المجتمع سلوكاً سياسياً حقق لها نتائج مهمة، وهو ما سيؤدي مع استمرار النزاعات على أساس طائفي أو قومي

(١) إقليم كردستان العراق "سيمضي قدما" في الاستفتاء بشأن الاستقلال، موقع bbcعربي، ١٢ آب ٢٠١٧، علي الرابط التالي:

- http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40909946(17-8-2017)

(٢) للمزيد حول محاولات إقامة هذه الأقاليم الاطلاع على المقالات في الروابط التالية:

- https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/01/150107_iraq_basra_province(14-1-2023)
- https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=281889(14-1-2032)
- https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2007/4/29/%d9%82%d9%8a%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d8%b4%d9%8a%d8%b9%d9%8a-%d9%8a%d8%af%d8%a7%d9%81%d8%b9-%d8%b9%d9%86-%d8%aa%d8%a3%d9%8a%d9%8a%d8%af%d9%87-%d9%84%d8%a5%d9%82%d8%a7%d9%85%d8%a9

أو مناطقي إلى تلاشي الهوية الوطنية، ونسيان الانتماء الجامع وهو الانتماء الوطني مقابل الانتماءات الفرعية .

وتدعم هذه الفرضية كذلك العديد من الأحداث الدموية التي شهدها العراق والعمليات الإرهابية كالتفجير والاغتيال والخطف وغيرها، والتي ألصقت بجهات محسوبة على طائفة دون أخرى، مما زاد في ترسيخ الفروق الطائفية بالشكل السلبي داخل عقلية المواطن العراقي، وقلب الحالة من التنوع الطائفي إلى الاختلاف، وهو ما يشكّل تغييراً في عامل ذاتي (قيمي) وليس موضوعي (مادي) يمكن علاجه بصورة أسهل يستجيب لتطلعات الشباب وما تم طرحه في مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ .

وفي ظل ترشيح العراق ليكون ضمن الدائرة الحمراء لمؤشر الدولة الفاشلة مع غياب رؤية واضحة للأزمات التي تعاني منها الدولة[١]، يتضح أن مشهد التقسيم يعد الشكل النموذج المرجح بشكل أكبر كنتاج لتفاقم أزمة الهوية وفشل الدولة ممثلة بمؤسساتها ونخبها بمعالجة مسببات أزمة الهوية المادية والقيمية .

ثانياً: تقهقر أزمة الهوية

يدعم فرضية تراجع أزمة الهوية ما بدأت تشهده الساحة العراقية من بروز لتيار سياسي عابر للتعصّب، خاصة بعد أحداث سقوط الموصل بيد (داعش)، وما شكّله ذلك من صدمة للوعي السياسي الشعبي والنخبوي في العراق ويقين بأن التمترس خلف الخنادق الطائفية سيسهل دخول اطراف خارجية داخلية تدمر الجميع، وأن لا مندوحة من الانفتاح وعبور أجواء التعصّب الطائفي والقومي الذي اقتنع الجميع بأنه لا يصب إلا في مصلحة أطراف خارجية تجد مصلحتها في وجود عراق ضعيف وغير موحّد .

وتمثّل مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩ محاولة لاستعادة فكرة الشعب الذي تفتّت إلى مكونات وتكوين هوية وطنية عابرة للانتماءات الضيقة وممهدة لبناء (المواطنة

(١) أياد العنبر ومحمد إسحاق يعقوب، "مستقبل العراق : دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، *مجلة حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، المنتدي الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف الأشرف*، المجلد١، العدد ١٩، (٢٠١٤): ص١٨١ .

الحاضنة للتنوع) وتخيّل لهوية جماعية مشتركة[١]، ونظراً لشبابية هذه المظاهرات التي تراوحت أعداد القائمين عليها بين ١٥-٢٥ سنة[٢]، ما يعكس إمكانية ثبات القيم والأفكار والزخم الذي حملته هذه المظاهرات وقيمها وإمكانية تزايد تأثيراتها مع تقدم هؤلاء الشباب في السن والإزاحة الجيلية للقيادات والنخب السياسية الحالية مع تأثيرهم على من هم أقّل سناً ليكون شباب المظاهرات هم صنّاع القرار في المستقبل .

يضاف إلى ذلك تبكير رموز من التيارات التي تمثّل واجهات سياسية كبيرة إلى تقديم نماذج حزبية مدنية شبابية (قبل انطلاق مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩)، نابذة بشكل صريح وعلني للتعصّب، طارحة نماذج وطنية جامعة*، ويمكن أن تنتج إخفاقات العملية السياسية في العراق دروساً للناخبين والسياسيين، وتشكل أطراً محفزة لممارسة ديمقراطية حقيقية تؤسس لمشاعر المواطنة والتركيز على التنافس البرامجي السياسي، بدلاً من مخاطبة المشاعر ديماغوجياً وشعبوياً، وهي الطريقة التي دأبت على إتباعها أغلب الحركات السياسية في العراق منذ أواسط القرن العشرين .

يضاف إلى ذلك الفرص المتاحة للعراق دولياً وإقليمياً في تبوّء المكانة التي تليق بمميزاته الحضارية والتاريخية والاقتصادية والبشرية وغيرها، مما قد يمثّل نوافذ عديدة ممكن أن تلج منها الحلول لتضيء قتامة المشهد السابق للهوية العراقية واستنادا على جهود الشباب في مظاهرات عام ٢٠١٩ .

---

(١) سعد سلوم، نقاط أساسيّة عن الحَراك الاحتجاجيّ في لبنان والعراق، منشور في موقع تعددية بتاريخ ٢١-١١-٢٠١٩، على الرابط التالي:

- https://www.taadudiya.com/PublicOpinion/ArticlesDetails?pageid=2215 (14-1-2023)

(٢) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩: نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومالاته الممكنة، في: فارس كمال نظمي وحارث حسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٣ .

* مثل تيار الحكمة الذي كان جزءً من المجلس الإسلامي الأعلى ، للمزيد ينظر: تيار الحكمة الوطني بزعامة الحكيم يسعى إلى تشكيل كتلة عابرة للطائفية، على موقع صحيفة الصباح الجديد، ٢٥ تموز ٢٠١٧، على الرابط التالي :

- http://newsabah.com/newspaper/129070(17-8-2017)

ثالثاً: استمرار الوضع الراهن

يمثّل هذا المشهد جزءً لا يكاد يذكر من المستقبل، وما هو إلا افتراض جدلي يقوم على أساس تصارع عوامل الزيادة والتراجع في أزمة الهوية، ومن ثم الوصول إلى حالة من الاستقرار في وتيرة الأزمة ودرجة تطوّرها، وهو أمر مستبعد جداً، بسبب حركية الأحداث السياسية وتغيّرها وتسارع وتيرة التغير، خاصة في المشهد السياسي في العراق .

وتبقى المراحل المقبلة حبلى بالأحداث التي قد ترجّح مشهد دون ذلك مع تعقّد وتشابك التفاعلات السياسية، وتعدد الأطراف المشاركة فيها داخلياً وإقليمياً ودولياً، مع ما يمثّله كل طرف من هذه الأطراف من ثقل في معادلة التفاعل السياسي العراقية .

الخاتمة

مثّلت أزمة الهوية معلماً من معالم الدول النامية بعد مرحلة الاستقلال، ولم تنج من ذلك دولة العراق، التي كلما مرّت باهتزازات برزت أزمت الهوية مجتمعياً وطفت إلى سطح العملية السياسية فيها، ويبدو أن جوهر الأزمة ليس اجتماعيا وإنما هو وليد هيمنة النخب الحاكمة على الثروة ومن وراءها السياسات الحكومية التي تأتمر بأمر هذه النخب أو الأفراد، والتي ليس فقط فشلت في معالجة هذه الأزمة وإنما حاولت استغلالها لتحقيق أهدافها في الهيمنة والسيطرة على المجتمع وسهولة قيادته من خلال تقسيمه إلى أغنياء وفقراء مسحوقين.

تم تشخيص المشكلة منذ العهد الملكي ولكن لم تفلح الحكومات المتعاقبة حتى الآن في مواجهة هذه الأزمة، التي تحتاج مجموعة من الإجراءات الوطنية الشاملة لحلّها ومواجهتها، بتضافر جهود النخب السياسية واللاجتماعية وغيرها مع جهد الدولة عبر سياساتها العامة لغرض تهيئة الأجواء للشروع بالحل مثل الاتفاق حول عقد اجتماعي جديد للدولة قائم على أساس مادي واقتصادي – اجتماعي والمصالحة مع التاريخ وغيرها، ومن ثم الانتقال إلى الإجراءات المباشرة لمواجهة الأزمة، مثل إجراء الإصلاحات الدستورية والعدالة الانتقالية وبناء جهاز الدولة على أسس رصينة وغيرها من الإجراءات، وتبقى مشاهد

المستقبل مليئة بالنتائج التي تحمله أزمة الهوية على بقاء الدولة العراقية .

جاءت مظاهرات عام ٢٠١٩ وعتادها الشبابي لتتجرأ على طرح معالجة جديدة لأزمة الهوية التي فشلت المعالجات السابقة القائمة على أسس سياسية وثقافية مشوهة بالتصدي لها، وطرحت البعد الاقتصادي القائم على تحقيق المصلحة الفردية لكل مواطن عراقي، والمتمثلة بتلبية الحاجات الأساسية وإنهاء المحاصصة السياسية والفساد وغيرها من الأزمات وصولاً إلى بناء دولة المواطنة بديلاً عن دولة المكونات وهو ما يعني عملياً انتهاء أزمة الهوية، ويمكن تلخيص استنتاجات وتوصيات البحث كما سيرد تالياً .

أولاً: الاستنتاجات

١. إن خطورة أزمة الهوية على العراق مجتمعاً ودولة، وعلى الرغم من أنها ضاربة في أسس الدولة، إلا إن حلّها يمكن أن يكون بسرعة زمنية أكبر بكثير من مدة تشكلها، وذلك بسبب طبيعة المجتمع العراقي المنفتحة والقابلة للتعايش مع الاختلافات، إذا ما تم إيلاء التنمية البشرية والتقدم الاقتصادية الأولوية في الأجندة الرسمية للحكومات المقبلة .

٢. يقع على عاتق الأحزاب والنخب السياسية الحاكمة مسؤولية جسيمة في تصحيح مسارها وفق رؤية وطنية مستقلة وبعيدة عن التأثيرات الخارجية، والتي يرجى أن تتفهم خطورة الحالة التي وصلت إليها هذه الأزمة وتأثيراتها على مستقبل هذه النخب أولاً إضافة إلى تأثيرها على المجتمع والدولة، فلربما تكون الارتدادات المقبلة للسياسات الخاطئة أقوى مما حصل في مظاهرات الشباب عام ٢٠١٩، وحتى ما تبعها من أحداث في شهر آب من عام ٢٠٢٢.

٣. توجد مجموعة من الإجراءات المعروفة لمعالجة أزمة الهوية، في ضوء التجارب العالمية لدول كانت أزمة الهوية فيها مستفحلة إلى درجات أكثر عنفاً ودموية مما هو الحال في العراق، إلا إنها استطاعت تجاوزها وتأسيس دولة المواطنة .

٤. إن نجاح الدول في تجاوز أزمة الهوية يرتبط بمسألة مهمة، وهي إرادة تغيير الواقع إلى الأفضل، وهي مسألة نفسية-سياسية، تحتاج من الأكاديميين والسياسيين إيلائها الاهتمام المطلوب

والاهتمام بالجانب المعيشي للمواطن العراقي وعدم الاكتفاء بإلقاء الشعارات والخطابات الوطنية، والزج به في أتون الصراعات الداخلية أو الخارجية .

٥. دقت مظاهرات الشباب ٢٠١٩ ناقوس الخطر للعملية السياسية التي بدأت منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ بأن الوقت قد حان لاستغلال اللحظة التاريخية التي لم تتح سابقاً لبناء دولة عصرية وحديثة مستفيدة من إمكانات العراق الكبيرة والهائلة بشتى الصعد، والتحذير من السقوط المدوّي للنخب والأحزاب السياسية ومعها الدولة في حال تم الاستمرار بإهمال الاستماع لصوت الطبقة الشابة .

٦. سيوّفر حل أزمة الهوية مفتاحاً ومحركاً لحل الأزمات الأخرى التي يعاني منها المجتمع، وتكبّل الدولة ونظامها السياسي، كأزمات الشرعية والمشاركة والتغلغل وغيرها، إضافة إلى أنها ستزيد من قدرة النظام السياسي على تجاوز المشكلات العامة بصورة أكثر كفاءة .

ثانياً: التوصيات

١. وجوب التفات صانع القرار العراقي لأهمية العامل الاقتصادي- الاجتماعي وعدّه حجر الزاوية لمعالجة مجمل الأزمات التي تعاني منها الدولة، ومنها أزمة الهوية .
٢. تمكين الشباب العراقي عبر مبادرة مشتركة بين الحكومة والجهات غير الرسمية تفضي إلى نتائج تنظّم مشاركة الشباب في دفع عجلة التنمية البشرية في العراق وفق معطيات رقمية، وخطط واضحة المعالم، وليس فقط عبر وعود وأهداف انتخابية، ونقاط برنامج حكومي يتم إلقاءه لنيل ثقة البرلمان لتشكيلة وزارية أو ربح مقعد إضافي في نتائج الانتخابات .
٣. توضيح أهداف الدولة على المدى القريب والمتوسط والبعيد وفق رؤية دولة على غرار الدول السائرة باتجاه التنمية وإنشاء (رؤية وطنية للدولة) وتحديدها بجدول زمني، ويمكن أن تكون تسميتها على سبيل المثال (رؤية العراق ٢٠٤٠) يتم من خلالها تحديد أهداف الدولة العليا والسياسات العامة والاستراتيجيات والخطط والوسائل والأدوات والمراحل المحققة لها وبيان تفصيلاتها كما حول الحال في تجارب عالمية أخرى كماليزيا وسنغافورة وتركيا والسعودية وغيرها .

٤. يجب دعوة المختصين والأكاديميين إلى الاهتمام بهكذا نوع من البحوث وعقد مؤتمرات أكاديمية تكون برعاية جهات حكومية ومتفق على جدول أعمالها للخروج بدراسات فاعلة ومباشرة في علاج الأزمات والمشكلات التي تواجه الدولة، ليكون البحث العلمي أداة فاعلة في خدمة السياسة العامة .

٥. ضمان نفاذية القانون جميع مفاصل الدولة والمجتمع وبناء دولة القانون وفق معاييرها الصحيحة، وتمكين الأجهزة الرقابية من اداء عملها دون تأثيرات جانبية من أية جهة كانت .

٦. التأكيد على رمزية الهوية الوطنية ودور الشباب فيها، من خلال إبراز الإرث الوطني العراقي الجامع عبر فعاليات اجتماعية واقتصادية وثقافية معززة للشعور بالانتماء للوطن الواحد المحتضن للجميع والمتقبل لجميع الاختلافات المكوناتية لأجزائه .

٧. ترصين الجبهة الداخلية للمجتمع من التأثيرات الخارجية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، لتأمين الثقة المطلوبة بين المواطن والدولة، مما يوّفر الحصانة الكافية لمواجهة جميع الأزمات التي تعاني منها الدولة والمجتمع على حد سواء ومنها أزمة الهوية .

٨. الشروع بعملية شاملة لبناء السلام في العراق، وتجاوز إرث الصراعات الداخلية والخارجية، الذي كبّد الدولة والمجتمع تكاليف تنوء بحملها أمم وشعوب.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

١. أحمد مختار عمر، *معجم اللغة العربية المعاصرة*، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨.

٢. أسامة الغزالي حرب، *الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة علم المعرفة١١١* ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧.

٣. *التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار: العراق ٢٠٢٠* ، بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢١.

٤. اليكس ميكشيللي، *الهوية*، ترجمة علي وطفة، دمشق: دار الوسيم، ١٩٩٣.

٥. حنا بطاطو، *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*، ج١، ترجمة عفيف الرّزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، ١٩٩٥ .

٦. سليم مطر، *الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي الشرق متوسطي*، ط٤، بيروت: دار الكلمة الحرة، ٢٠٠٨ .

٧. سليم مطر وآخرون ، *يقظة الهوية العراقية*، جنيف: مركز دراسات الأمة العراقية، ٢٠١٠، ص١٢٩ .

٨. صادق الأسود، *علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده*، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

٩. فرانسيس فوكو ياما، *الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي*، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.

١٠. عبد الغفار رشاد القصبي، *التنمية السياسية: إطار عام لجهود النخبة والمجتمع واستراتيجيات المستقبل*، القاهرة: د.ن، ٢٠١١.

١١.علي الوردي، *دراسة في طبيعة المجتمع العراقي: محاولة تمهيدية لدراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع الحديث*، بغداد: د.ن، ١٩٦٥.
١٢.علي عباس مراد، *إشكالية الهوية في العراق: الأصول والحلول- في رياض زكي قاسم محرراً، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

١٣.فارس كمال نظمي وحارث حسن، *الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد*، بغداد: مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، ٢٠٢٠ .

١٤.فارس كمال نظمي ومازن حاتم، *احتجاجات تشرين ٢٠١٩ من منظور المشاركين فيها: دراسة ميدانية في فينومينولوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة*، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢ .

١٥.فالح عبدالجبار، *حركات الاحتجاج العراقية: من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا*، بيروت: مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٨ .

١٦.مجموعة من الباحثين في مجمع اللغة العربية ، *المعجم الوسيط*، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ٢٠٠٤.

١٧.مراد وهبة، *المعجم الفلسفي*، القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٧.

١٨.منذر صالح جاسم الزبيدي، *دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٩.ناجي شوكت، *سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤* ، بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠ .

٢٠.هشام الهاشمي، *تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام*، مركز الجزيرة للدراسات: ١٥ ك١ ٢٠١٩.

ثانياً: البحوث

١-أياد العنبر ومحمد إسحاق يعقوب، "مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، *مجلة حولية المنتدى*

للدراسات الإنسانية، المنتدي الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف الأشرف، المجلد١، العدد ١٩، (٢٠١٤).

٢-ظاهر محسن هاني ونعيم حسين كزار، "الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية"، *مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية*، المجلد ٢٤ ع١، (٢٠١٦) .

٣-حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، *مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل*، ع ١٣، (٢٠٠٩).

٤-كاظم علي مهدي، "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد*، ع ٥٦، (٢٠٠٣) .

٥-محمد شطب عيدان المجمعي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت*، المجلد١، العدد ٤، ٢٠٠٩.

ثالثاً: مواقع الانترنت

١-إقليم كردستان العراق "سيمضي قدما" في الاستفتاء بشأن الاستقلال، موقع bbcعربي، ١٢ آب ٢٠١٧، علي الرابط التالي:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40909946(17-8-2017)

٢-البنك الدولي، "لن تكون هناك فرصة".. البنك الدولي يحذر العراق من الاعتماد كلياً على النفط، السومرية نيوز، بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠٢٢، تمت الزيارة بتاريخ ٦-١-٢٠٢٣ على الرابط التالي :

https://www.alsumaria.tv/news/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/442687/%D9%84%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-

%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82
-%D9%85%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9

٣-تيار الحكمة الوطني بزعامة الحكيم يسعى إلى تشكيل كتلة عابرة للطائفية، على موقع صحيفة الصباح الجديد، ٢٥ تموز ٢٠١٧، على الرابط التالي : http://newsabah.com/newspaper/129070(17-8-2017)

٤-سعد سلوم، نقاط أساسيّة عن الحَراك الاحتجاجيّ في لبنان والعراق، منشور في موقع تعددية بتاريخ ٢١-١١-٢٠١٩، على الرابط التالي:

5-https://www.taadudiya.com/PublicOpinion/ArticlesDetails?pageid=2215 (14-1-2023)

٦-شفق نيوز تنشر نص إستقالة علاوي، على الرابط التالي: 1660672630695()20220816192053.pdf (shafaq.com) تاريخ الزيارة (١٤-١-٢٠٢٣) .

٧-شمخي جبر، التحديات أمام الهوية العراقية: تذويب الهوية الفرعية، مجلة النبأ، العدد ٨٠، كانون٢ ٢٠٠٦، على الرابط التالي:

http://annabaa.org/nbahome/nba80/020.htm(11-8-2017)

٨-محمد المجمعي، الهوية ودولة ما بعد الصراع في سوريا، ساسة بوست، على الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/opinion/identity-and-the-state-of-post-conflict-in-syria/(15-8-2017)

٩-ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية: منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن-العدد: ٢٥٧٦ – ٢٠٠٩، على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164718(30-5-2017) .

رابعاً: المصادر الأجنبية

1. Abraham H Maslow, A Theory of Human Motivation, Psychological Review Vol 50 No 4, Washington DC, July 1943 .
2. Damien Kingsbury, Political Development, Rutledge, New York, 2007.
3. Fearon, J. D. (1999). What Is Identity (As We Now Use the Word)? California: Stanford University. http://www.stanford.edu/~jfearon/papers/iden1v2.pdf (12-8-2022)
4. Lucien W. Pye, Aspects of Political Development, Little, Brown and Company, 10th Edition, Boston, 1966.
5. Max Weber, Economy and Society: An Outline Interpretive Sociology, University of California Press, 2nd Print, Berkeley, 1978.
6. NDI, Iraq: We Need A Homeland, P-p17-18, Available on: Iraqi Protests Research Report_EN.pdf (ndi.org)at 14-1-2023..
7. Samuel Huntington, Who Are We? ,The Challenges To America's National Identity, Simon & Schuster Paperbacks, New York, 2004 .
8. Sherry Turkle, Life on the Screen: Identity in the Age of Internet, Weidenfeld &Nicholson, London, 1994 P-p258-259
9. The World Bank, Iraq Economic Monitor, A New Oppurtunity to Reform, Washington, 2022.